

المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد السابع: أيلول 2021

إعداد:

مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- 3 المصالح الروسية في لبنان ❖
- 7 تفسير عقيدة بايدن: من زاوية موسكو ❖
- 11 لا تملك الولايات المتحدة خطة لإنقاذ لبنان ❖
- 15 قرار أوروبي حول الوضع في لبنان ❖
- 21 جلسة استماع للمرشحة لمنصب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ❖
- 25 تقديرات أميركية حول الصين: إستراتيجيتها، وتعريفها للنصر، وتطور قوتها العسكرية ❖

الموضوع

بتاريخ 1 أيلول 2021 نشر معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية التابع للجامعة الأميركية في بيروت ورقة بحثية للكاتب يغيّا طاشجيان، وهو زميل مشارك في المعهد، بعنوان "اللعبة الكبرى في بلاد الشام: مصالح روسيا في لبنان". يتناول البحث مختلف المصالح الروسية في لبنان وأبرز التوقعات لمستقبل الدور الروسي في البلاد.

أبرز النقاط

- من المثير للاهتمام أن موسكو أبدت مؤخرًا اهتمامًا أكبر بالشؤون الداخلية اللبنانية، وتحديدًا عندما يتعلق الأمر بتشكيل الحكومة. خلال الأشهر الستة الماضية، عقد المسؤولون الروس عشرات اللقاءات الرسمية مع كبار المسؤولين اللبنانيين. وتناولت هذه اللقاءات تشكيل الحكومة اللبنانية والأزمة السورية وقضايا إقليمية ومقترحات استثمارية من الجانب الروسي تستهدف قطاع الطاقة والموانئ في لبنان.
- تنظر روسيا إلى لبنان على أنه "نافذة على العالم" لدمشق، حيث لن يجلب إعمار وإعادة بناء المرافق الحيوية اللبنانية ربحًا فحسب، بل سيخلق أيضًا خطأً لتجاوز عقوبات "قيصر" الأميركية على الجانب السوري.
- تستخدم روسيا سياسة خارجية براغماتية تجاه المنطقة. المثال السوري يوضح هذه السياسة. وكما ورد في كتاب "عالم بوتين: روسيا ضد الغرب ومع البقية" (2019) للكاتبة أنجيلا ستنت، فإن السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط هي انعكاس لمخاوفها الداخلية؛ وبشكل رئيسي ظهور الإرهاب الإسلامي والسيطرة على موارد الطاقة.
- تسير القوة الناعمة والصلبة لروسيا جنبًا إلى جنب حيث إن اهتمام موسكو الرئيسي بشرق البحر المتوسط لا يتعلق فقط بالوجود العسكري والبحري، كما رأينا في سوريا وليبيا، ولكن أيضًا بالسيطرة على موارد الطاقة الهائلة في المنطقة. وبناءً على ذلك، تعتبر موسكو تطوير "خط أنابيب" عبر مختلف البلدان العربية، بما في ذلك لبنان والعراق وسوريا، فرصة لزيادة نفوذها في المنطقة. في الواقع، قال مستشار الرئيس ميشال عون للشؤون الروسية النائب السابق أمل أبو زيد، إن الروس أكملوا خط أنابيب يربط العراق بسوريا. وأوضح أيضًا أن روسنفت لديها حصص في حقول النفط في العراق (كركوك وكردستان العراق) وأن نوفاتيك لديها رهانات المناطق البحرية اللبنانية (المربعان 4 و9).
- دخلت روسيا سوق الطاقة في لبنان من خلال شركات النفط المملوكة للدولة بهدف الضغط لزيادة النفوذ.
- إذا استمرت الشركات الروسية في التوسع في المنطقة (خاصة في سوريا ولبنان والعراق، وربما إيران)، فيمكننا تصوّر منتدى مشابه لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي مقرّه مصر، ولكن يتم إنشاؤه ودعمه من قبل

روسيا. يمكن أن تتحكم روسيا في موارد الغاز الطبيعي المسال (LNG) في المنطقة ومساعدة تركيا على أن تصبح ممراً للغاز الطبيعي المسال نحو أوروبا. في هذا الصدد، قد تتعاون روسيا مع تركيا في لبنان من أجل احتواء المحور الفرنسي-المصري-القبرصي-اليوناني-"الإسرائيلي" المدعوم من الإمارات.

- ليس من المستغرب أن تستمر روسيا في محاولة تعميق علاقاتها الأمنية والعسكرية مع لبنان حيث توسع طاقم السفارة الروسية في بيروت خلال العقد الماضي ليشمل قسماً عسكرياً كبيراً نسبياً.
- إن قضية عودة اللاجئين السوريين مساحة أخرى للتنسيق بين البلدين، حيث ينظر الطرفان إلى هذا التنسيق من زاوية أمنية.
- بالنسبة للعديد من السياسيين اللبنانيين المعارضين للدولة السورية تعتبر روسيا وسيطاً مؤثراً وقادراً على توفير قناة خلفية بين دمشق وبيروت. وبالتالي قد يطلب بعض الأوليغارش اللبنانيين مساعدة روسية لتأمين حصة لهم من الثروة المتوقعة من إعادة إعمار سوريا.
- من وجهة نظر روسية، فإن نجاح حزب الله على الأرض في سوريا يؤهل الحزب اللبناني ليصبح شريكاً مستقبلياً في احتواء النفوذ الأميركي في هذه البلدان.
- لزيادة توسيع مصالح روسيا الجيوسياسية في المنطقة وضمان الاستقرار السياسي لسوريا بدأ المسؤولون الروس الانخراط في دبلوماسية استباقية مع مجموعات مختلفة في لبنان. كان الهدف الأساسي من هذه العلاقة السياسية هو زيادة النفوذ الروسي في لبنان وتحقيق الاستقرار في البلاد.
- من منظور إقليمي، ترى موسكو إلى لبنان على أنه نقطة ضعف لسوريا بالنظر إلى الترابط الاجتماعي والاقتصادي بين البلدين. ارتبطت الأزمة المالية في لبنان ارتباطاً مباشراً بزيادة تخفيض قيمة العملة السورية والعكس صحيح، حيث تعتمد سوريا على الدولار الأميركي والوقود المدعوم والقمح والمواد الغذائية الأساسية المهربة من لبنان. وهذا يعني أن موسكو (لإنقاذ اهتماماتها الجيوسياسية في سوريا) يجب أن تلعب دوراً أكبر في لبنان مع تفاقم الوضع.
- تستند أهمية لبنان إلى عنصرين: الأول أن لبنان بلد محتمل لإنتاج النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط، والثاني هو أنه بلد جاور سوريا بشكل أساسي، حيث يعدّ الوجود العسكري والاقتصادي الروسي في سوريا أمراً حيوياً للسياسة الاستراتيجية الروسية في منطقة.
- لتحقيق الاستقرار في لبنان، قد تحاول روسيا إعطاء مساحة معينة للمسؤولين السوريين للتعامل مع الأجندة اللبنانية. وذلك لأن المسؤولين الروس يعتقدون أنه بالإضافة إلى اللادقية، يمكن لشمال لبنان أن يلعب دوراً لوجستياً لتزويد قواعدهم العسكرية في سوريا.
- لطالما نظرت موسكو إلى لبنان على أنه معلم مهم من الناحية الجيوسياسية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وبلد يمكن فيه رعاية الأقلية المسيحية الممثلة بشكل جيد في المؤسسات العامة على عكس أي بلد آخر في الشرق الأوسط.
- تكثفت الدبلوماسية الروسية الاستباقية تجاه لبنان بعد أن زار وفد حزب الله موسكو في آذار 2020 والتقى وزير الخارجية سيرغي لافروف. وبحسب بعض التقارير فقد طلب الوفد من موسكو ملء الفراغ السياسي في لبنان.

- بالإضافة إلى تعزيز التواصل مع حزب الله، بدأت موسكو في تعزيز علاقاتها مع طائفة الروم الأرثوذكس في لبنان.

التوصيات

- سيكون مستقبل لبنان مرتبطاً بنتيجة المنافسة أو التعاون بين الفاعلين الإقليميين الرئيسيين. لقد أصبحت روسيا الآن أحد اللاعبين الإقليميين الأقوياء، وعلى لبنان أن يأخذ في الاعتبار ذلك لأن أي مواجهة بين المحور الروسي - التركي، والفرنسي - اليوناني - المصري - "الإسرائيلي" - القبرصي ستعكس سلباً على لبنان وتحصر خياراته في المناورة.
- يشك العديد من المحليين في أن تتمكن روسيا الحازمة والأكثر عدوانية من ترجمة سيطرتها على سوريا إلى تأثير كبير في لبنان بسبب عاملين: أولاً، تآكل نفوذ سوريا منذ أن أجبرت على مغادرة لبنان في عام 2005 وما زال نظامها يترنح بسبب الحرب الأهلية المدمرة. وثانياً، ملأت إيران، من خلال حليفها القوي حزب الله في لبنان، الفراغ الذي تركته سوريا وأصبحت الوسيط القوي الرئيسي في لبنان. لكن مع صعود النفوذ الروسي في لبنان قد نشهد دوراً سورياً محدوداً في المستقبل.
- على الرغم من التقارب نحو القضايا اللبنانية والقادة السياسيين من حين لآخر، فقد فشلت موسكو في إظهار قدرتها على التأثير على مسار الأحداث في لبنان حيث تراقب كل من طهران وواشنطن الأنشطة الدبلوماسية الروسية عن كثب. بالإضافة إلى ذلك كشف فشل سعد الحريري في تشكيل حكومة، بعد تسعة أشهر من تعيينه في تشرين الأول 2020، حدود روسيا في التأثير على الفصائل اللبنانية المختلفة. أخيراً، إن ما يحتاج إليه لبنان في الوقت الحالي هو المساعدة المالية، وهي خدمة لا تستطيع موسكو تقديمها.
- تحتاج روسيا في الوقت الحالي إلى كل من إيران وحزب الله لتأمين أصولها في سوريا. ومع ذلك، وعلى المدى الطويل، من غير الواضح ما إذا كانت روسيا ترغب في توسيع أو تقييد دور إيران وحزب الله في سوريا ما بعد الصراع. روسيا ليست في وضع يسمح لها بالمخاطرة بعلاقاتها مع "إسرائيل". لهذا السبب، قد يكون لأي صراع مستقبلي بين موسكو وطهران آثار سلبية على مشاركة موسكو النشطة مع لبنان، وبالتالي يجب على الروس الانخراط في عمل متوازن للحفاظ على مصالحهم في سوريا ولبنان وتجنب استعداد "إسرائيل" لمنع الغزو الإسرائيلي على لبنان في المستقبل.
- يبدو أن الروس يدركون أن هذا النظام الطائفي المعقد لا يعمل ويحاولون إقامة نفوذ سياسي واقتصادي وثقافي دائم في لبنان ليكون لهم رأي في النظام السياسي الجديد الذي سيتم إنشاؤه في المستقبل. يتعين على روسيا أن تواصل نهجها المتوازن مع معالجة القضايا السياسية والاقتصادية التي يواجهها لبنان.

لهذا قد تسعى موسكو، بدلاً من مواجهة الأميركيين، إلى التعاون معهم لإيجاد حل عملي لمشاكل لبنان السياسية والاقتصادية.

- ستواصل روسيا الاستثمار في قطاع الطاقة المتدهور في لبنان. بالطبع، من المبكر أن نفرح لأن الولايات المتحدة قد تفرض ضغوطاً إضافية على لبنان لتأخير تنفيذ العقود. يعتمد نجاح أو فشل هذه المشاريع على نتيجة المفاوضات أو المواجهات الأميركية الروسية.

تفسير عقيدة بايدن: من زاوية موسكو

الموضوع

مقال لمدير مركز كارنيغي للدراسات في موسكو والعقيد السابق في المخابرات العسكرية الروسية ديميتري ترينن بتاريخ 7 أيلول 2021. يتحدّث المقال عن العقيدة السياسيّة التي يتّبعتها الرئيس الأميركي جوزيف بايدن فيما يخص السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

نصّ المقال

إنّ نجاح أو فشل إعادة تشكيل أميركا، وليس أفغانستان، سيحدّد ليس إرث إدارة بايدن فحسب بل ومستقبل الولايات المتحدة نفسها.

إن عقيدة بايدن التي كُشف النقاب عنها حديثاً والتي تذكر سياسات أميركا ما بعد أحداث 11 أيلول، من إعادة تشكيل مجتمعات أخرى وبناء شعوب الخارج، هي علامة فارقة في السياسة الخارجية الأميركية. في الواقع، تضيف تحركات الرئيس بايدن الطابع الرسمي على العمليات التي كانت جارية منذ أكثر من عقد وما زالت. كان باراك أوباما أول من تعهد بإنهاء حربي أميركا التوأّم - في العراق وأفغانستان - اللتين بدأتا في عهد جورج دبليو بوش. كما أن دونالد ترامب توصل إلى اتفاق مع طالبان بشأن انسحاب عسكري أميركي كامل من أفغانستان في عام 2021. وسعى كلّ من أوباما وترامب أيضاً، وإن بطرق مختلفة بشكل لافت للنظر، إلى إعادة توجيه انتباه واشنطن إلى دعم القاعدة الشعبية الداخلية.

من المهم أن تتعامل بقية دول العالم بشكل صحيح مع التغيّر الطارئ على السياسة الخارجية الأميركية. إن الانسحاب من أفغانستان كان القرار الاستراتيجي الصحيح، لو لم يتأخّر إلى هذا الحدّ عن مواعده ومُنِيَ بالفشل في المراحل الأخيرة من تنفيذه. من المؤكّد أنّ أفغانستان لا تعني نهاية الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية، إنها ببساطة تضمحلّ بشكل نسبي وبطيء. كما لا يعني ذلك زوال التحالفات والشراكات الأميركية. ومن غير المرجّح أن تفضي الأحداث في أفغانستان إلى إحداث زلزال سياسي داخل الولايات المتحدة من شأنه أن يطيح بالرئيس بايدن. ومن المستبعد ظهور أيّ بحث عن الذات كالذي عاشه الأميركيون خلال حرب الفيتنام. وبدلاً من ذلك تبدو واشنطن منشغلة بإعادة ضبط مشاركتها العالمية وأكثر تركيزاً على تعزيز قاعدتها الداخلية. وفي الخارج تنتقل الولايات المتحدة من حملة صليبية عالمية باسم الديمقراطية إلى الدفاع النشط عن القيم الليبرالية في الداخل والمواقف الغربية في الخارج.

كانت أفغانستان العنصر الأكثر حيوية في سلسلة طويلة من النقاشات التي أقنعت البيت الأبيض في عهد بايدن بأنّ انتصاراً عالمياً للديمقراطية الليبرالية لا يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور. وبالتالي فإنّ إعادة تشكيل البلدان التي

تنطوي على مشاكل - "تجفيف المستنقع" الذي يولّد الإرهاب بلغة إدارة بوش - أمر غير مجدٍ. القوة العسكرية الأميركية هي سلاح فعّال، لكنها لم تعد وسيلة الملاذ الأول. الحرب على الإرهاب كمسعى للحفاظ على أمن الولايات المتحدة حققت النصر: في العشرين سنة الماضية لم تحدث أية هجمات إرهابية كبيرة على الأراضي الأميركية. في غضون ذلك تغيّر التركيز الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي والأيدولوجي والاستراتيجي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. الصين هي المبرز الرئيسي - والوجودي كما يقول البعض - وروسيا هي المسبب الرئيسي للاضطراب. إيران وكوريا الشمالية ومجموعة متنوّعة من الجماعات المتطرّفة أو الراديكالية تكمل قائمة الخصوم. تبوّأ تغيّر المناخ والوباء رأس المخاوف الأمنية الأميركية. وبالتالي فإنّ المهمة الأساس للسياسة الخارجية الأميركية هي تقوية الغرب الجماعي تحت قيادة أميركية قوية.

وجّه الركود الاقتصادي العالمي الذي نشأ في الولايات المتحدة في عام 2007 ضربة للنموذج الاقتصادي والمالي الذي أنشأته الولايات المتحدة؛ وقوّضت الأزمة السياسية المحلية الشديدة في الفترة بين 2016-2021 الثقة في النظام السياسي للولايات المتحدة وقيمه؛ وكذلك فعلت كارثة كوفيد-19 التي ضربت الولايات المتحدة بشكل خاص، وجميع هذه الأحداث كشفت عن قضايا سياسية واقتصادية وثقافية خطيرة وتصدّعات داخل المجتمع والسياسة الأميركية. إن إهمال القاعدة الشعبية الداخلية أثناء الانخراط في مساعٍ مكلفة لبناء الدول في الخارج كان له ثمن. في الوقت الراهن شرعت إدارة بايدن في تصحيح ذلك من خلال مشاريع تطوير البنية التحتية الضخمة ودعم الطبقة الوسطى الأميركية.

أثارت الأزمات الداخلية في أميركا، وبعض المشاكل المماثلة في الدول الأوروبية، والفجوة المتزايدة بين الولايات المتحدة وحلفائها خلال رئاسة ترامب، المخاوف على نطاق واسع من أنّ الصين وروسيا قد تستغلان هذه القضايا لإنهاء الهيمنة الأميركية في النهاية، بل وحتى تقويض الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية الأخرى من الداخل. هذا التصوّر كان وراء تحوّل الاستراتيجية من نشر الديمقراطية على نطاق واسع يشمل روسيا والصين إلى الدفاع عن النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة والأنظمة السياسية في جميع أنحاء الغرب، بما في ذلك في الولايات المتحدة، بوجه بكين وموسكو.

ومع ذلك، ما هي دلالات عقيدة بايدن؟ لا تزال الولايات المتحدة قوّة عظمى لديها موارد هائلة وهي تحاول الآن استخدام هذه الموارد لتقوية نفسها. لقد أعادت أميركا ابتكار نفسها من قبل وقد تتمكن من فعل ذلك مرة أخرى. في السياسة الخارجية، تراجعت واشنطن عن وصف نفسها بأنها القوة المهيمنة المسالمة في العالم لتتولّى الموقف القتالي لقائد الغرب الذي يتعرّض لهجوم.

إن الهيمنة الأميركية داخل الغرب الجماعي ليست في خطر. ولا أحد من الدول الغربية قادر على المضيّ قدماً بمفرده أو تشكيل كتلة مع الآخرين لتقديم بديل عن القيادة الأميركية. ولا تزال النخب الغربية مدينة بالفضل للولايات المتحدة.

ما يرغبون به هو قيادة أميركية حازمة وما يخشونه هو انطواء الولايات المتحدة على نفسها. شركاء واشنطن في المناطق التي لا تعتبر حيوية لمصالح الولايات المتحدة فعليهم أن يعلموا أن الدعم الأميركي مشروط بتلك المصالح والظروف المختلفة. لا شيء جديد هناك بالفعل: ما عليك إلا أن تسأل بعض القادة في الشرق الأوسط. في الوقت الحالي، تتعهد واشنطن بدعم ومساعدة الشركاء المكشوفين مثل أوكرانيا وتايوان.

إن تبني الانعزالية ليس مطروحاً في الولايات المتحدة. على الرغم من كل التركيز على القضايا المحلية، أصبحت الهيمنة العالمية أو على الأقل تصدُّر العالم جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية للولايات المتحدة. ولن يتم التخلي عن الأيديولوجية الليبرالية والديمقراطية كمحرِّك رئيسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. لن تصبح الولايات المتحدة دولة "طبيعية" تتبع قواعد السياسة الواقعية فقط. بدلاً من ذلك، ستستخدم واشنطن القيم كلاصق لتعزيز حلفائها وكسلاح لمهاجمة خصومها. من المفيد للبيت الأبيض أن يُنظر إلى الصين وروسيا على أنهما خبيثان من قبل الطيف السياسي للولايات المتحدة وحلفاء أميركا وشركائها، ومعظمهم لديهم مخاوف أو ضغينة ضد موسكو أو بكين.

باختصار، ألغت عقيدة بايدن الارتباطات التي لم تعد واعدة أو حتى مستدامة من قبل واشنطن. وهي تتضمن رصد المزيد من الموارد لمعالجة القضايا المحلية الملحة؛ والسعي إلى تعزيز الغرب الجماعي حول الولايات المتحدة؛ وزيادة حدة التركيز على الصين وروسيا باعتبارهما الخصمين الرئيسيين لأميركا. من بين كل هذا يبدو أن العنصر الأكثر أهمية هو العنصر المحلي. إنَّ نجاح أو فشل إعادة تشكيل أميركا، وليس أفغانستان، سيحدد ليس إرث إدارة بايدن فحسب بل ومستقبل الولايات المتحدة نفسها.

لا تملك الولايات المتحدة خطة لإنقاذ لبنان

الموضوع

مقال نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية بعنوان "الولايات المتحدة ليس لديها خطط لإنقاذ لبنان" بقلم أنشال فوهرا¹ بتاريخ 15 أيلول 2021².

نص المقال

إنّ الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة في لبنان، التي أغرقت البلاد في الظلام ودفعت 78٪ من السكان إلى حافة الفقر، لا تفتقر للمؤلفين (صنّاعها كثر). وقد انشغلت النخبة السياسية في البلاد وأحزابها الطائفية بالصراع الداخلي حول الامتيازات التقليدية أكثر من انشغالها بمعالجة مشاكل البلاد. وبعد أكثر من عام من الانتظار، حصل لبنان بتاريخ 10 أيلول على حكومة جديدة مستقلة ظاهرياً برئاسة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي. لكن قليلة هي المؤشرات على أنّ هذه الحكومة ستمتلك الإرادة أو القدرة على تمرير الإصلاحات السياسية أو الاقتصادية الضرورية.

مع استمرار الانهيار الاقتصادي، كانت آمال اللبنانيين معقودة على الولايات المتحدة. وحدها واشنطن، كما يذهب التفكير السائد للقول، لديها القدرة على وصل شريان الحياة الاقتصادية مع فرض التغييرات السياسية التي يحتاج إليها لبنان – ومبدأ الديمقراطية لضمان أن تكون هذه التغييرات ديمقراطية حقاً، من خلال إضعاف القوى السياسية الطائفية ورعاتها الإقليميين على حدٍ سواء. ولسوء حظ لبنان ليس لدى الولايات المتحدة خطة فعّالة لإنقاذ البلاد - ولا يوجد أي مؤشر على أن هناك خطة قيد التنفيذ.

حتى الآن قدّمت الولايات المتحدة دعماً ظرفياً، وفعلت الحد الأدنى لمنع البلد من الانهيار التام. وفي المقابل أحالت الملف اللبناني إلى فرنسا. وخلال العام الماضي تولّت فرنسا زمام المبادرة في محاولة لحلّ أزمات مستعمرتها السابقة، وزار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون البلاد أكثر من مرة بعد انفجار مرفأ بيروت في آب 2020 لدفع الأمور باتجاه عقد اجتماعي جديد بين الدولة اللبنانية والشعب. ومع ذلك اعتمدت الخطة الفرنسية بسذاجة على نفس النخبة

¹ مراسلة أجنبية متعددة اللغات تغطي منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وألمانيا. تقيم في بيروت وهي مراسلة تلفزيونية لقناة الجزيرة الإنجليزية وكاتبة في شؤون الشرق الأوسط في مجلة فورين بوليسي ومساهمة في،

The Times و The Telegraph و The Atlantic.

² Anchal Vohra, "The United States Has No Plan to Save Lebanon", Foreign Policy, September 15, 2021.

<https://foreignpolicy.com/2021/09/15/the-united-states-has-no-plan-to-save-lebanon/>

السياسية، التي استفادت من خطة تقاسم السلطة القائمة على الطائفية في البلاد، من أجل إصلاح النظام نفسه. ولم يكن هناك عصا ولا تهديد بالتداعيات لتشجيع الطبقة الحاكمة العنيدة للغاية – والفاصلة للغاية كما يُزعم - على تغيير سلوكها.

بعد أن خيب الفرنسيون الآمال، قال العديد من المحللين إنَّ فرنسا لم يكن لديها التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة لإجبار النخبة السياسية المتغترسة وغير النادمة على العمل. لكنهم محبطون من عدم اهتمام أميركا الواضح. وقال المحلل السياسي اللبناني سامي نادر "لبنان ليس أولوية إدارة بايدن ... أمن "إسرائيل" على رأس جدول أعمالهم، وإحياء الاتفاق مع إيران كذلك الأمر، لكن ليس لبنان". ويتذكر نادر وقتاً كان فيه لبنان أولوية بالنسبة لواشنطن: "في عهد جورج دبليو بوش، منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تصدّر لبنان أجندة واشنطن، لأنه شهد أول نجاح لسياسة أجدته الديمقراطية في لبنان، ورأينا الكثير من الأمل والدعم على جميع المستويات. لكن ليس بعد الآن".

الأميريكيون هم أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للبنان، ويمولون القوات المسلّحة للبلاد، وصرّحوا بأنهم سيسهّلون حلول الطاقة الرخيصة والمستدامة للدولة التي تعاني من نقص في الوقود والكهرباء. ومع ذلك فإنَّ الشعور السائد هو أنَّ الولايات المتحدة تتفاعل فقط مع الأحداث بدلاً من تبني سياسة استباقية لانتشال لبنان مما قال البنك الدولي إنه يمكن أن يكون أحد أسوأ ثلاث أزمات اقتصادية في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

يتمتع العديد من اللبنانيين بعلاقات عميقة مع الولايات المتحدة ويتطلّعون إلى أسلوب الحياة الأميركية وأفكارها السياسية. ويريدون أن تكفّ الولايات المتحدة عن النظر إلى لبنان من منظور إسرائيلي أو إيراني، ويأملون بدلاً من ذلك أن تصوغ سياسة أكثر شمولاً تركّز على تنمية ديمقراطية طموحة. لقد أراد أكثر من مليون لبناني غصت بهم شوارع البلاد في تشرين الأول 2019 الإطاحة بنظام حكم طائفي يخدم مصالحه، لكن المتظاهرين السلميين لا يملكون الأدوات اللازمة لمواجهة دولة مسلّحة جيداً، تدعمها ميليشيا قوية. لقد توقّعوا أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماسي بشكل أكثر قوة لحماية حقوقهم - على سبيل المثال من خلال جعل المساعدة للجيش اللبناني مشروطة بضمان عدم تعرّضه للمتظاهرين. علاوة على ذلك يقولون إن الولايات المتحدة يمكنها بسهولة استخدام قوتها المالية لمعاقبة الفاسدين وتجميد أصولهم غير المشروعة في الخارج.

أحد أسباب تلاشي الاحتجاجات هو الخوف المستمر من عمليات الاختطاف والاغتيالات والاعتقالات. فقد اعتُقل عدد من المتظاهرين، وتعرّض كثيرون لمضايقات من قبل السلطات وتم ترويعهم من قبل أنصار حزب الله وحليفته حركة أمل. وأصيب لقمان سليم، أحد المنتقدين المجهزين لحزب الله، بأربع رصاصات في رأسه وعثر عليه مقتولاً في سيارته في جنوب لبنان الخاضع لسيطرة حزب الله. وكان الخوف الدائم من احتمال تعرّضهم للقتل هو أيضاً سبب لعدم ظهور قادة ليحلّوا محل "الحرس القديم". وبينما تبدّد زخم المظاهرات تدريجياً تفاقمت معاناة الناس.

قال محللون لبنانيون إنّه بينما أعربت الولايات المتحدة عن تعاطفها العام مع المتظاهرين، فإنّها لم توضح ما الذي ستفعله في سبيل دعمهم وحمايتهم. علاوة على ذلك، ففي حين تركّز إدارة بايدن على إحياء الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران، يرتاب اللبنانيين ممّا سيعنيه ذلك بالنسبة لقوة حزب الله المدعوم من إيران في الحكومة

اللبنانية. وقالت لوري هاتيان، الخبيرة اللبنانية في مجال الطاقة والمعلّقة السياسية، إنها تتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة لديها خطة متماسكة لإنقاذ لبنان. "لا أعتقد أن لدى الولايات المتحدة سياسة واضحة تجاه لبنان. إنهم يقومون بأعمالهم كالمعتاد من خلال المنح المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية، ودعم الجيش وهو ما اعتادوا القيام به أيضًا. لا أرى أي شيء آخر على المستوى السياسي، كما تعلمين. لا أرى أيّ تحولات أو أيّ استراتيجية. الولايات المتحدة تتفاعل فقط مع الأزمات الإنسانية".

إلا أنّ الإعلان الأخير عن أنّ الولايات المتحدة سوف تسهّل توفير الغاز والكهرباء لاقى ترحيبًا واسعًا، ويأمل اللبنانيون في المزيد من هذه المبادرات. وكانت الولايات المتحدة قد أعطت موافقتها على خطة متعدّدة الأطراف لتزويد لبنان بالغاز المصري عبر الأردن وسوريا، والكهرباء الأردنية عبر شبكة الكهرباء السورية. كما ستعفي الدول التي تتعامل مع سوريا من العقوبات بموجب قانون قيصر وستسهّل خط اعتماد مضمون من البنك الدولي للبنان.

حلفاء واشنطن من العرب، وكثير منهم يدفع باتجاه استئناف العلاقات مع سوريا لموازنة النفوذ الإيراني في لبنان، راضون عن هذه الخطط. لكن بسام بربندي، الدبلوماسي السوري السابق المقيم في الولايات المتحدة، قال إن أميركا ترتكب خطأ بالاعتماد على بشار الأسد لمواجهة إيران في لبنان. وأوضح أنّ "الميليشيات الإيرانية ستسيطر فعليًا على مناطق في سوريا يمر عبرها الغاز المصري ... الأميركيون يساعدون إيران، ولا يحتوونها". ولم يصدر عن الإدارة الأميركية أيّ تعليق على النفوذ الذي وفّره المسار السوري لإيران التي ترسل ناقلات نفط خاصة بها إلى لبنان بناء على طلب حزب الله.

تقول إحدى النظريات حول هذا التحفظ إنّ الولايات المتحدة ربما تأمل في التعاون مع إيران لإبقاء الاقتصاد اللبناني على قدميه وإن أدى إلى تعزيز قوة حزب الله. وأضاف نادر، المحلل اللبناني: "بسماعها بنقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر سوريا الخاضعة للعقوبات تحاول الولايات المتحدة أن تقول إنّ العقوبات ضد إيران ستُلغى أيضًا في حال التوصل إلى اتفاق".

إن إدارة بايدن مصمّمة على الحد من تكاليفها في الشرق الأوسط والتراجع في أسرع وقت ممكن دون أي تورّط آخر، ويبدو أنها تميل إلى تشجيع الفاعلين الإقليميين على حلّ المشاكل الإقليمية. وبحسب ما ورد فإنّ العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني هو الذي طرح فكرة ممر الطاقة عندما التقى الرئيس الأميركي جو بايدن في تموز، مشيرًا إلى أنّ هذه الخطوة لن تساعد الاقتصاد الأردني وتغطي النقص الحاد في لبنان فحسب بل ستعمل أيضًا على استقرار سوريا. لقد قدمت الولايات المتحدة ما يكفي من المساعدة لمنع لبنان من الانهيار. ولكن إذا كان من المتوقع أن تقف الدولة على قدميها فستحتاج إلى الدفع الكامل للقوة الدبلوماسية والمالية الأميركية من أجل إصلاح سياسي واسع النطاق، وربما أكثر من الأموال الأميركية. يحتاج لبنان إلى ضمانات أميركية لنشطاء المجتمع المدني بأنّ اغتيال أحدهم سيفتح أبواب الجحيم، وإلى قدرتها على إيجاد ومعاينة النخبة الفاسدة التي سلبت أموال الناس في البنوك الأجنبية، وتهديدها باستخدام سوط العقوبات التي كانت فرنسا خجولة جدًا في استخدامه، وإلى إصرارها على جعل نزع سلاح حزب الله جزءًا من المفاوضات النووية مع إيران في فيينا. في ظلّ غياب كلّ ذلك قد لا يتعافى لبنان على الإطلاق.

قرار أوروبي حول الوضع في لبنان

الموضوع

قرار بشأن الوضع في لبنان صادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ 16 أيلول 2021

نص القرار

يبدأ النص بعرض لحيثيات القرار ومراجعة البيانات والقرارات والمواقف الأوروبية السابقة تجاه لبنان ثم يقدم عرضاً لأبرز الأحداث اللبنانية والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يختمها بالفقرة التالية:

" في حين أن حياد لبنان هو مفتاح استقراره في المستقبل. في حين أن لبنان المستقر والسيادي والموحد والديمقراطي له أهمية حاسمة في الاستقرار والأمن والتنمية السلمية في منطقة الشرق الأوسط بأكملها؛ في حين يجب على الحكومة المشكّلة حديثاً ووزرائها الوصول إلى الاستقلال السياسي ومقاومة أي تدخل خارجي من دول مجاورة للبنان أو أبعد من ذلك. في حين يضرّ التدخل الخارجي بتنمية لبنان واستقراره. ولا يزال حزب الله يسيطر على الوزارات الرئيسية في الحكومة اللبنانية. في حين تم تصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية من قبل العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي حين أظهر حزب الله مراراً ولاءه الأيديولوجي القوي لإيران، الأمر الذي يزعزع استقرار الحكومة اللبنانية ويقوّض تماسكها الذي تشتد الحاجة إليه."

بعدها ترد بنود القرار على الشكل الآتي:

1. يعتبر (البرلمان) الوضع الحالي في لبنان كارثة من صنع الإنسان سببها حفنة من رجالات الطبقة السياسية الحاكمة، مع الإشارة إلى أنّ الحكومة الأخيرة تشكّلت بعد 13 شهراً من الجمود السياسي. نأسف لكون الحكومة الجديدة تضم امرأة واحدة فقط؛ نحث بشدة القادة اللبنانيين على الوفاء بوعودهم وأن يشكّلوا حكومة فاعلة تؤدي دورها وذات مصداقية وخاضعة للمساءلة، وترك الانقسامات البرلمانية جانباً والتخلّي عن النفوذ الأجنبي؛ نعتقد أن فرض المساءلة ودعم انتخابات حرة ونزيهة وتوفير الخدمات العامة الأساسية يجب أن تفوق أي اعتبار شخصي داخل الطبقة السياسية في لبنان. يذكّر بأن الانتخابات في أيار 2022 يجب ألا تؤجل بأي حال من الأحوال، نظراً للمأزق السياسي والخلل المتزايد في مؤسسات الدولة، ويجب الالتزام بالمعايير الديمقراطية الدولية للحرية والنزاهة والشفافية؛

2. يدعو (البرلمان) السلطات اللبنانية إلى أن تطلب من ممثل الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، إيفاد بعثة مراقبة الانتخابات، أو بدلاً من ذلك، إذا لزم الأمر، بعثة خبراء الانتخابات قبل أشهر من

الانتخابات؛ كما ندعو الحكومة اللبنانية الجديدة إلى التنفيذ الكامل للتوصيات المنبثقة عن بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات لعام 2018. ونحث المفوضية والدول الأعضاء على تقديم كل المساعدة الفنية والمالية لتمكين إجراء الانتخابات في أفضل الظروف الممكنة والسعي لضمان نزاهة وشفافية العملية برمتها. نحث الحكومة اللبنانية الجديدة على تزويد لجنة الإشراف على الانتخابات بجميع الأموال والموظفين والمعدات اللازمة من أجل تنفيذ مهمتها بشكل كامل. يدعو (البرلمان) إلى تشكيل فريق عمل إنساني دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم تنفيذ المساعدة الإنسانية والإشراف على صرف الأموال؛ يذكّر بأن الأمم المتحدة قد وضعت إطار عمل لدعم النساء كمرشحات وناخبات وبالتالي تعزيز مشاركة أكبر للمرأة في العملية السياسية ويدعو إلى دمج هذا الإطار بشكل كامل في خطط الإصلاح الانتخابي؛

3. يدعو (البرلمان) الاتحاد الأوروبي إلى أن يعرض على لبنان إرسال بعثة استشارية إدارية شاملة من الاتحاد الأوروبي من أجل تلبية الحاجة الملحة لمواجهة الانهيار المتسارع للإدارة العامة والخدمات الأساسية؛ وحث الحكومة الجديدة على التنفيذ السريع لإصلاحات الحوكمة والإصلاحات الاقتصادية التي ستضمن الانتعاش السياسي والاقتصادي، بما في ذلك التنظيم الموثوق به للقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل قطاع الكهرباء.

4. يذكّر (البرلمان) بأن إجراء تحقيق شفاف ومستقل ومحايِد وفَعّال في انفجار مرفأ بيروت يمثل أولوية ويجب ضمانه؛ حث السلطات اللبنانية على احترام الإجراءات القضائية واستقلال القضاء وتأييد أيّ مسعى من شأنه أن يسمح بالتحقيق الملائم مع المسؤولين بشأن القرارات التي أدت إلى الانفجار في مرفأ بيروت ومحاسبتهم. كما يدعو (البرلمان) إلى إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصّي الحقائق إلى لبنان للتحقيق في انفجار بيروت في إطار الأمم المتحدة. ويصرّ على وجوب محاسبة المسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن الخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالشعب اللبناني.

5. يدعو (البرلمان) المفوضية والدول الأعضاء إلى الإفراج عن مساعدات إنسانية إضافية، في ظل الظروف القاسية على الأرض، وخاصة المساعدات الغذائية والمستشفيات والمواد الطبية، وتوفير موارد الطاقة البديلة بما في ذلك الألواح الشمسية لجميع المدارس والمستشفيات، وتقديمها من خلال كيانات أخرى غير الكيانات العامة مثل المنظمات غير الحكومية المعروفة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية في لبنان القادرة على تنفيذ الإصلاحات؛ ويصرّ على الحاجة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية في تصميم وتخطيط وتنسيق وتنفيذ وتقييم برامج المساعدات للبنان. يدعو (البرلمان) المفوضية إلى إيجاد آليات تطبق المعايير بشكل استراتيجي ومرن لتمكين المنظمات من الوصول بسرعة إلى الأموال من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة، مع احترام الإجماع الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية والقانون الإنساني الدولي؛ كما يؤكد الحاجة إلى مراقبة قوية لمساعدات الاتحاد الأوروبي لضمان تحويلها مباشرة إلى المحتاجين؛ ويأسف بشدة للمستوى المرتفع للغاية لسوء الإدارة والافتقار إلى الرقابة المالية على الأموال التي تم تسليمها في الماضي؛

6. يدعو (البرلمان) المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الانخراط بشكل بنّاء مع الحكومة اللبنانية الجديدة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة لإطلاق المساعدة المالية الكليّة للاتحاد الأوروبي وتعزيز علاقاتنا التجارية، بشرط إحراز تقدّم ملموس في تنفيذ الإصلاحات اللازمة على النحو الوارد في RF3؛

7. يدعو (البرلمان) السلطات اللبنانية إلى استئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي في أقرب وقت ممكن حتى تكون الإصلاحات ملموسة للأشخاص الذين يعانون في لبنان؛ حث السلطات اللبنانية على تنفيذ الالتزامات السابقة التي تم التعهد بها في سياق المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات مع القطاع الخاص (سيدر) في نيسان 2018، بدعم من المجموعة الدولية لدعم لبنان، وعلى النحو المتفق عليه من قبل جميع قادة الأطراف السياسية اللبنانية، والتي تنطوي على إصلاحات اقتصادية وإدارية عميقة وذات مغزى، بما في ذلك استعادة الاستقرار الاقتصادي ومصداقية القطاع المالي، وضمان استقلال القضاء، وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومكافحة الفساد؛ كما يدعو السلطات اللبنانية إلى تقديم الدعم للمجتمعات الأكثر ضعفاً في لبنان، بما في ذلك من خلال شبكات الأمان الاجتماعي. ويدعو السلطات اللبنانية إلى الموافقة على ميزانية 2021 وإعداد ميزانية 2022، بما في ذلك برنامج قوي للحماية الاجتماعية، وتنفيذ برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الطارئ والبرنامج الوطني لاستهداف الفقر. حث السلطات اللبنانية على توفير ميزانية كافية لانتخابات عام 2022.

8. يؤكد (البرلمان) أنه بسبب القمع الشامل الذي مارسه نظام الأسد ضد الانتفاضة الشعبية السورية عام 2011، استضاف لبنان أكبر نسبة في العالم من اللاجئين السوريين؛ ويشير إلى المسؤولية الخاصة للنظام السوري في استمرار هذا الوضع الإنساني المأساوي؛ كما يشير إلى أنه من أجل تحقيق حلول دائمة للنازحين فإن التمويل الكافي والبرمجة طويلة الأجل أمران حاسمان لدعم النازحين داخلياً واللاجئين إلى ما بعد دورة البرامج الإنسانية؛ كما يشير إلى ضعف اللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان ويشدد على الحاجة إلى توفير تمويل كافٍ للأونروا والجهات الفاعلة الأخرى العاملة مع اللاجئين، لضمان التوفير الكامل للخدمات الأساسية لمجتمعات اللاجئين في البلاد؛ ويشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون والحوار مع المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات الآخرين الذين يساعدون اللاجئين في البلاد؛

9. يحث (البرلمان) الحكومة اللبنانية الجديدة ورئيس الجمهورية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفكيك الممارسات الفاسدة، بما في ذلك تحويل رأس المال العام والتهرب الضريبي، لضمان الاستقلال التام لأعضاء المؤسسة الوطنية لمكافحة الفساد في المستقبل، وطلب الدعم التقني للمجتمع الدولي من خلال آليات الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل ضمان الشفافية والمساءلة الكاملة للشعب اللبناني؛ يذكر أن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة قد طالبوا بإنشاء قضاء مستقل وشفاف، واعتماد قانون حديث للمشتريات العامة وسن استراتيجية لمكافحة الفساد، ويدين عدم اتخاذ الحكومات اللبنانية المتعاقبة أي إجراءات بشأن السنوات الماضية

10. يؤكد (البرلمان) المسؤولية الخاصة لحزب الله والفصائل الأخرى في قمع الحراك الشعبي اللبناني لعام 2019 وفي الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان؛ يدعو جميع القوى الخارجية إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، ويدعو إلى احترام سيادته واستقلاله السياسي. يحث جميع الفصائل السياسية في الحكومة على إنهاء الطائفية وتنفيذ إصلاحات حيوية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في لبنان، دون تمييز ديني أو عرقي.

11. يعرب (البرلمان) عن قلقه العميق من استمرار عدم إحراز تقدّم نحو وقف دائم لإطلاق النار والأحكام الرئيسية الأخرى الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 (2006) على ضوء التوتّرات الأخيرة والمستمرة على طول الحدود الجنوبية للبنان؛ يؤكد مجدداً دعمه القوي لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2591 (2021)؛ يذكر بموقف الاتحاد الأوروبي بأن قرارات مجلس الأمن 1559 (2005) و1701 (2006) ذات الصلة يجب أن تحترم بالكامل.

12. يدعو (البرلمان) المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي اللازم لتمكين الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي من أداء دورها الأساسي في منع المزيد من الانهيار لمؤسسات الدولة، وتأمين المساعدة الإنسانية، وضمان الأمن والاستقرار، مع احترام حق الاحتجاج وحرية التعبير؛ ويكرر التأكيد على أن مساءلة موظفي الدولة ضرورية ويدين أي عنف ضد المتظاهرين.

13. يدعو (البرلمان) الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إلى اقتراح قائمة بالسلطات الخاضعة للمساءلة في لبنان بالتعاون مع الدول الأعضاء؛ يدعو إلى استخدام العقوبات الهادفة بموجب الإطار الذي اعتمده المجلس في 30 تموز 2021، على جميع الأشخاص أو الكيانات التي تستوفي معايير ذلك الإطار؛ يشدد على أن فرض عقوبات هادفة لعرقلة أو تقويض العملية السياسية الديمقراطية يظل خيارًا يمكن تفعيله إذا استمرت الجهات المسؤولة في لبنان في إعاقة الإصلاح ومحاربة الفساد. يدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دون استثناء إلى التعاون الكامل مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز العقوبات الجديدة الموجهة ضد القادة الفاسدين والمسؤولين عن تقويض الديمقراطية وسيادة القانون والشركات التابعة لهم في لبنان؛ حث الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمجلس على تخصيص موارد كافية على وجه السرعة للتطوير الفعال للآلية الجديدة. يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركائها، مثل المملكة المتحدة وسويسرا، إلى التعاون في مكافحة الاختلاس المزعوم للمال العام من قبل عدد من المسؤولين اللبنانيين؛ يقترح أن تباشر الدول الأعضاء إجراءات قانونية في هيئاتها القضائية الوطنية ضد مالكي رؤوس الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، وأن تعزز الجهود الرامية إلى إعادة الأموال غير المشروعة إلى السكان اللبنانيين.

14. يذكر (البرلمان) بأن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية اللبنانية تنص على حوار سياسي بين مجلس النواب والبرلمان اللبناني الجديد على أساس إقامة تعاون سياسي بين المؤسستين، يمكن أن يكون بمثابة إطار إضافي، إذا طلبت السلطات اللبنانية دعم الحكومة المشكلة حديثاً وتجاوز الجمود المؤسساتي.

15. يذكر (البرلمان) بدعمه القوي لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في لبنان ولعملهم؛ يشجع المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين على لعب أدوارهم في الحوار الوطني من خلال التعبير عن تطلعاتهم وطرح مقترحات من أجل السلام والتنمية ومستقبل البلاد، ويشيد بمبادرات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني؛ يشعر بقلق بالغ إزاء الهجرة المتزايدة للسكان اللبنانيين وما يترتب عليها من هجرة الأدمغة مما يؤثر على الموارد البشرية الضرورية لإعادة إعمار واستعادة لبنان وحياته الديمقراطية؛

16. يدعو (البرلمان) لبنان إلى ضمان الحماية اللازمة ضد العمل القسري، على النحو المنصوص عليه في قانون العمل الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة المنزلية (رقم 189، 2011) من أجل معالجة الطبيعة الاستغلالية لنظام الكفالة؛

17. يكرر (البرلمان) دعمه لتصميم الاتحاد الأوروبي على مساعدة لبنان في إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة بناء بنيته التحتية؛ يدعو المفوضية إلى إصلاح الصناديق طويلة الأجل وإعادة صياغة الاستراتيجية وخطة الإنعاش للبنان في إطار أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في إطار آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي الجديدة - أوروبا العالمية، والنظر في تمويل شركاء محتملين إضافيين في المجتمع المدني، لا سيما من أجل إيجاد حلول عاجلة لندرة الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة بما في ذلك الألواح الشمسية؛

18. يدعو (البرلمان) إلى إلغاء المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني ووضع حد لجميع أشكال العنف القانوني والمؤسساتي واضطهاد مجتمع الميم (المثليين): يدعو إلى إلغاء القوانين التمييزية الأخرى مثل تلك التي تمنع اللاجئين الفلسطينيين من التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المقيمون الأجانب؛

19. يدعو (البرلمان) اللجنة والدول الأعضاء إلى تعزيز دعمها لحملة التطعيم اللبنانية، التي تحتاج إلى دعم دولي، والتخفيف من الأزمة الصحية في لبنان. دعوات لدعم رواتب موظفي المستشفى وشراء المستلزمات الطبية؛

20. يؤكد (البرلمان) من جديد شراكتة القوية مع لبنان وشعبه، الراسخة في القيم المشتركة للديمقراطية والتعددية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. يجدد دعمه لتصميم الاتحاد الأوروبي على مساعدة لبنان في إعادة هيكلة الاقتصاد. يعرب عن احترامه لضحايا انفجار مرفأ بيروت. يعيد تأكيد تضامنه مع المجتمع المدني اللبناني ودعمه له، لا سيما الصحفيين والمبليغين عن المخالفات؛ يدعو المجلس والمفوضية إلى مواصلة جهودهما لدعم إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي في لبنان وتوثيق التعاون مع منظمات المجتمع المدني في البلاد وتمويلها بشكل أفضل.

21. يكلف (البرلمان) رئيسه بإحالة هذا القرار إلى المجلس، والمفوضية، ونائب رئيس المفوضية /الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وحكومات وبرلمانات الدول الأعضاء، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس الجمعية البرلمانية الأورو متوسطة، والحكومة والبرلمان في لبنان.

**جلسة استماع للمرشحة
لمنصب مساعد وزير الخارجية
الأميركي لشؤون الشرق
الأدنى**

الموضوع

جلسة استماع للسفيرة باربارا ليف، المرشحة لشغل منصب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى للمصادقة على تعيينها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ 15 أيلول 2021³.

أبرز الخلاصات

نصّ الورقة المكتوبة

أتقدّم بالشكر إلى رئيس اللجنة مينينديز، العضو البارز ريش وإلى الأعضاء المحترمين في هذه اللجنة. إنّه لشرفٌ كبير لي أن أتواجد هنا بصفتي مرشحة الرئيس بايدن لشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى. إذا وافق مجلس الشيوخ على تعييني فسيكون هذا تتويجًا لعمر من العمل خدمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من الصعب أن أعبر عن ما تعنيه لي هذه الفرصة لخدمة بلدي والشعب الأميركي.

حكايّتي هي كحكاية كثير من الأميركيين الذين تم استدعاؤهم للخدمة العامة، مستوحاة من عدد غفير من أجيال أفراد الأسرة الذين خدموا بشكل أو بآخر. إذ دائمًا ما كان لعائلي فرد يخدم في الجيش بصفة مستمرة، على مدى السنوات الثمانين الماضية. وقد تمكنت والدتي التي لا تزال رائدة في الأعمال من تربية ستة أطفال في مزرعة للتبغ خلال سنوات عمل والدي كطيار في سلاح الجو في أماكن بعيدة. في مهمة مبكرة في السلك الدبلوماسي، التقيت أخي الأكبر، الضابط في مشاة البحرية، في شوارع الكويت التي كانت قد تحررت حديثًا. وقد تواجّد أخي الصغير مرارًا وتكرارًا في أطول حربين شهدتهما أميركا، في العراق وفي أفغانستان، مع تكاليف باهظة تحملتها عائلته الشابة. أما أختي الصغرى فهي موظفة في السلك الدبلوماسي، وتعمل الآن في جنوب إفريقيا بعيدًا عن العائلة والأصدقاء. كان زوجي يشغل وظيفة مميزة في سلاح مشاة البحرية، وخلالها ذهب إلى القدس حيث التقينا في وقت مبكر من مسيرتي المهنية. وقد قدّم، مثلما فعلت إبتنانا، الدعم المحب واللامحدود الذي ساعدني على تحمّل ما طُلب مني، حتى عندما كان ذلك يعني الافتراق لمدة عام أثناء خدمتي في العراق.

³ Senate Foreign Relations Committee, "Statement of Ambassador Barbara A. Leaf Nominee for Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs", September 15, 2021.

https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/091521_Leaf_Testimony.pdf

تُعَدُّ الخدمة موضوعاً جذرياً في عائلتي، واليوم باتت تشكّل أهمية أكبر للأميركيين أكثر من أي وقت مضى، نظراً للتحديات المتزايدة في الخارج وفي الداخل والتي تتطلب إعادة الإيمان بأنفسنا، وإعادة الالتزام بالشراكات، وقيادة الولايات المتحدة على مستوى العالم.

في الشرق الأوسط، توفّر رؤية الرئيس بايدن الاستراتيجية خارطة طريق ومجموعة من المبادئ لمشاركتنا، بالاستناد إلى إعادة بناء علاقات طويلة الأمد في المنطقة لمواجهة التحديات الجديدة المتنوعة والناشئة. لكن رؤية الرئيس تتطلب تطوير شراكاتنا بما يتجاوز مجال الأمن التقليدي الذي حدّد مقاربتنا في المنطقة لأكثر من 30 عاماً.

إذا صوّدقَ على تعييني، فسأعمل على تعزيز تلك الشراكات حول أجندة إيجابية تركّز على تأمين الرخاء المشترك ومواجهة المشاكل المشتركة: مكافحة COVID-19 وتطوير بنية تحتية صحية دولية لمنع الأوبئة في المستقبل؛ بناء اقتصاد طاقة جديد قرب مصادر الطاقة المتجدّدة لوقف دوافع تغيير المناخ؛ معالجة التصخّر ونقص المياه المتزايد؛ محاربة القمع العابر للحدود مع تعزيز احترام الحريات الأساسية والمجتمعات المفتوحة؛ والمحافظة على المؤسسات الأساسية للنظام الدولي التي وفّرت الأمن والاستقرار لأكثر من 70 عاماً. إذا وافق مجلس الشيوخ على تعييني، أتعهد بتمثيل أفضل القيم الأميركية، وسأوضح أنّ العلاقات مع الولايات المتحدة تكون أقوى عندما يتم احترام مبادئ حقوق الإنسان.

تعرّضت المنطقة للصراع وعدم الاستقرار على مدى العقدين الماضيين، لكن عدداً من شركائنا ذهبوا في الأشهر الأخيرة نحو خفض التصعيد والعمل مع الولايات المتحدة لإخماد نزاعات المنطقة. إيران، بالطبع، كانت الشاذة عن هذا الاتجاه، إذ تواصل طهران اتباع سياسات مزعومة للاستقرار من خلال دعمها للإرهاب، وبرنامج الصواريخ الباليستية، ودعمها التخريبي للجماعات العنيفة، وسجّلها البغيض في مجال حقوق الإنسان وممارستها القديمة المتمثلة باستخدام المواطنين الأميركيين المحتجزين بشكل غير قانوني كأدوات سياسية.

كجزء من المشاركة الجديدة المتعدّدة الأطراف للإدارة الأميركية، إذا تمّ تعييني، فسأعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء والحلفاء لدفع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في ليبيا وسوريا واليمن قُدماً.

تأتي رؤية الرئيس للشراكة التعاونية مع دول الشرق الأوسط في السياق الأوسع لتحدي عالمي متزايد لقيمنا للمجتمعات المنفتحة والاقتصادات المفتوحة، وهي القيم التي قامت عليها مؤسسات النظام الدولي. يأتي هذا التحدي بشكل أساسي من جمهورية الصين الشعبية وروسيا؛ كالتأثير في المنطقة بنمط محصلته صفر. إذا تمّ تعييني، أتطلّع لإجراء محادثات صريحة مع شركائنا حول التحديات التي تطرحها بعض الإجراءات الروسية والصينية.

إذا تمّ تعييني، فلن أكون قادراً على إنجاز هذه الأجندة الطموحة من دون مساعدة موظفي الخدمة الخارجية المتميّزين والموظفين المدنيين والمقاولين وأفراد الأسرة العاملين هنا وفي المنطقة. أنا ملتزمة بتعزيز سلامة موظفينا وأمنهم في الخارج، والتطوير المهني لموظفينا، ومبادئ التنوّع والمساواة والشمول والترقي في مكتب شؤون الشرق الأدنى وفي مناصبنا في جميع أنحاء المنطقة.

إذا تمّ تعييني لهذا المنصب، فسأتطلّع إلى العمل معكم (مجلس الشيوخ) عن كثب بينما نقوم بإعادة تشكيل وإعادة بناء وإعادة تنشيط انخراط حكومة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبناء مستقبل أفضل للشعب الأميركي وشعوب المنطقة. شكراً لكم، وأتطلّع إلى أسئلتكم.

رداً على أسئلة الحضور قدّمت ليف جملة من الإجابات والتعليقات نوجزها فيما يلي:

- لقد أدلى الوزير بلينكن بتصريح تحذيري لإيران وأعتقد أنه على صواب. نحن الآن ننتظر منذ حوالي شهرين للعودة إلى سلسلة من المناقشات حول المفاوضات النووية وهي تُعتبر غايةً ملحةً. وكما قلتم فإنّ المناقشة حول الامتثال المتبادل لخطة العمل المشتركة الشاملة للعودة إلى تلك الاتفاقية ليست سوى نقطة البداية. ما أودّ قوله عن مخاوفك فيما يخص هذه القضايا الأخرى بما في ذلك اتفاقية تكميلية تكون أطول وأقوى فإنّ النشاطات الإرهابية القائمة هي ما يقلقني أكثر. في الحقيقة، فإنّ الإدارة (الأميركية) لا تنظر إلى موضوع (الاتفاق-النشاطات القائمة) على أنّه أمر تسلسلي مترابط في ظلّ معالجة تلك الأنشطة الإقليمية. هناك مناقشات قائمة مع أهمّ حليف في المنطقة وهو "إسرائيل" وكذلك مع الأطراف المعنية الأخرى كما نعمل على مزامنة واستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية، والعقوبات، والضغط، وأحياناً العسكرية وغيرها من الأدوات الدبلوماسية لمواجهة وتقييد إيران وهذه الأنشطة.
- ما حصل في اتفاقات أبراهام كان مجموعة من التطوّرات المثيرة في منطقة لم تشهد من مدة طويلة أي أنباء سعيدة وفي حال المصادقة على تعييني فإنني سوف أعمل على تعميق هذه الروابط وتطويرها وتوسيع دائرة التطبيع لتشمل دولاً أكثر من الدول الأربع [الإمارات، البحرين، السودان، المغرب]. أعتقد أنّ هناك العديد من الفرص مع دول أخرى غير الإمارات والبحرين والمغرب وقد كان هناك نقاش بيننا وبين الحكومة الإسرائيلية حول هذا الأمر وفي حال صودق على تعييني فسأعتبر الموضوع أولوية بالنسبة لي في عملي، وستنسحب هذه الأولوية على عمل كل سفير أميركي في المنطقة لتنسيق الجهود.
- أتوافق مع ما تفضلتم به حول الجهود المعادية لـ "إسرائيل" في مؤسسات الأمم المتحدة، وإذا صودق على تعييني فسأعمل بشكل لصيق مع مسؤولين آخرين في الإدارة وخاصة ممثلتنا في الأمم المتحدة لمواجهة ذلك بشراسة، وألتزم بحق "إسرائيل" بالدفاع عن نفسها وبضمان تفوّقها العسكري النوعي.
- في حال المصادقة على تعييني فإنني حكماً سوف آخذ ملف انتهاكات مصر لحقوق الإنسان بكثير من الجدية وقد شهدنا قرار الوزير بلينكن حول حجب صرف مبلغ الـ 300 مليون دولار من أصل 1.3 مليار دولار المساعدات المخصّصة لمصر على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. حكماً لدينا مصالح أمن قومي مهمّة مع مصر والقاهرة كانت ولا تزال شريكاً استراتيجياً في المنطقة ومهمة لمصالحنا ودول المنطقة وبشكل خاص "إسرائيل". وكما أسلفتم كان لقاء الرئيس السيسي برئيس الحكومة الإسرائيلية في أول لقاء علني بين زعمي البلدين منذ عقد من الزمن أمراً مهمّاً، وفي حال المصادقة على تعييني فسأخذ مسألة حقوق الإنسان بشكل جدّي واعتبرها أولوية بالنسبة لي.
- الشيء اللافت في "اتفاقات أبراهام" أنّ هناك تفاعلاً على المستوى الشعبي كما شاهدنا في حالي الإمارات والبحرين، وهذا شيء جديد لم نعهده من قبل، وهو يعكس التزاماً من قبل هذه الحكومات بتهيئة شعوبها لتقبّل الفكرة، وهذا ما يجب أن تضغط لتعزيمه الولايات المتحدة وأنا جاهزة لفعله.
- الإدارة ملتزمة باعتماد جهود ممنهجة لعودتها إلى خطة العمل المشتركة على أساس الالتزام المتبادل. البرنامج النووي الإيراني حالياً غير مقيّد، والأولوية الآن هي إعادته مجدداً إلى الصندوق [يصبح تحت الرقابة]، لقد صمدت الإدارة في نشاطها الدبلوماسي في فيينا وهي باستمرار تتابع بشكل موازٍ نشاط إيران الإقليمي المزعزع للاستقرار. هناك التزام من قبل الإدارة بالحصول على اتفاق أقوى مستقبلاً مع إيران في الشق النووي، والعمل الجاري حالياً سوف يستمر.

- الرئيس بايدن والوزير بليكن ملتزمان بفتح القنصلية الأميركية قريباً في القدس لتعزيز التواصل مع القيادة الفلسطينية والفلسطينيين، ولكن لا يمكنني أن أعطي تاريخاً لموعد إعادة فتحها حالياً، ولكن في حال المصادقة على تعييني فإني سوف أعمل على تنفيذ التزام الرئيس.
- لا شك أنّ أزمة شح الوقود في لبنان بالتوازي مع الأزمة الاقتصادية الحالية لهما آثار سيئة على المجتمع اللبناني، وتهديدان الأسس التي قام عليها الجيش اللبناني، فالعملة اللبنانية فقدت 90% من قيمتها خلال العامين الماضيين، وهذا يؤثر على ما يتقاضاه الجندي في الجيش. وحول الحل المستدام للطاقة في لبنان إلى جانب حملة العلاقات العامة التي قام بها حزب الله [شحنات المازوت الإيراني] فإن الجهود الإقليمية كما تفضّلت عبر تواصل المصريين والأردنيين وتعاونهما لتأمين هذا الحل المستدام عبر جر الكهرباء والغاز الطبيعي عبر الأراضي السورية إلى لبنان، هذا المشروع كما بتنا نعرف يشجعه البنك الدولي ووزارة الخارجية تنظر إلى المشروع بعناية أخذة بعين الاعتبار العقوبات والقوانين الأميركية وحكمًا ستقوم الخارجية بالتشاور مع وزارة الخزانة حوله، لكن بالتأكيد هذا المشروع سيوفر حلاً أقلّ تكلفة وأقلّ تلوّثاً وأكثر قابلية لِدفاع عنه، وسيحلّ مشاكل بعيدة المدى وليس فقط مشاكل آنية حالية في لبنان. الخطوة الأولى حصلت أخيراً بعد 13 شهراً من المماطلة عبر تشكيل حكومة جديدة، وطبعاً هذه الخطوة الأولى كانت ضرورية لأنّ الخطوة القادمة ستكون إقرار الإصلاحات الاقتصادية. وحول الجيش اللبناني عليّ أن أقول إنّه بما أنّ الجيش يمثّل المؤسسة الوطنية اللبنانية الأكثر قبولا وثقة لدى اللبنانيين فسيكون دعمه أولوية بالنسبة لهذه الإدارة.
- تعقيب رئيس اللجنة السيناتور بوب ميننديز: أتطلع لسماع موقف الخارجية الأميركية بسبب "قانون قيصر"، إذ لا أريد أن أعطي استثناءً لنظام الأسد، لكن في سياق هذه القضية وبالأخص في هذه الظروف، إذا توصلت وزارة الخارجية إلى قرار بأنّ "قيصر" هو العائق الوحيد لوصول الطاقة إلى لبنان، فعندها سأطلب منها أن تأتي إليّ لأنّي أعتقد أننا يجب أن نجد حلاً للمضيّ قُدماً.
- الوضع الذي يواجه لبنان مخيف، وأتمنى أن تكون الطبقة السياسية اللبنانية قد استوعبت حراجة الوضع اللبناني كما يستشعره من هم خارج لبنان، كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما، وأرى أنّنا بحاجة هنا إلى الضغوط والحوافز ولكن ليس حوافز بالمعنى المباشر والفوري. إن تشكيل هذه الحكومة الجديدة هو فقط الخطوة الأولى المطلوبة في الطريق الطويل لما يجب أن يحصل من إصلاح اقتصادي وهو ما سوف يحزّر القروض الدولية وأشكالاً أخرى من الدعم الخارجي. لقد كانت إدارة الرئيس بايدن تعمل على هذه القضايا مع فرنسا وأطراف إقليمية أخرى عديدة لفرض ضغوط مستمرة على أفراد بالإضافة إلى الحكومة لتوضيح أنّه لن يكون هناك حلول ستأتي من الخارج، فالحلول تكمن بأيدي اللبنانيين، لكنه سيكون طريقاً بطيئاً.

ملاحظة ختامية:

بدأت ليف خلال الجلسة مرتبكة وتلعثم عندما يوجّه لها أسئلة وكذلك تلجأ إلى المناورة الكلامية بدل تقديم إجابات واضحة وركّزت على تكرار جملة عبارات محددة.

تقديرات أميركية حول الصين: استراتيجيتها، وتعريفها للنصر، وتطور قوتها العسكرية

الموضوع

دراسة من إعداد أنطوني كوردسمان تحت عنوان "الاستراتيجية الصينية وقوتها العسكرية 2021"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، آب 2021. وقد اخترنا من الدراسة بعض التقديرات الأميركية حول الصين لنادية استراتيجية وقوتها العسكرية وكيف تعرّف أهدافها للانتصار على الولايات المتحدة.

أبرز الخلاصات

ملخص وزارة الدفاع الأميركية للاستراتيجية الصينية 2020 - 4

1- الاستراتيجية الوطنية الصينية

- تهدف استراتيجية جمهورية الصين الشعبية (PRC) إلى تحقيق "التجديد العظيم للأمة الصينية" بحلول عام 2049. ويمكن وصف استراتيجية الصين بأنها السعي الحازم لتحقيق الحداثة السياسية والاجتماعية التي تشمل جهوداً واسعة النطاق لتعزيز القوة الوطنية للصين، وتحسين أنظمة الحكم فيها، ومراجعة النظام الدولي.
- يؤطر الحزب الشيوعي الصيني (CCP) هذه الاستراتيجية على أنها محاولة لتحقيق التطلعات القومية الراسخة في "إعادة" الصين إلى موقع القوة والازدهار والقيادة على المسرح العالمي.
- لطالما نظرت قيادة الحزب الشيوعي الصيني إلى الصين على أنها منخرطة في منافسة استراتيجية دولية كبرى مع دول أخرى، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الولايات المتحدة.
- يؤكد الحزب الشيوعي الصيني أن قيادته ونظام الحكم المطلق لا غنى عنهما للتجديد الوطني الصيني والانتقال إلى "دولة اشتراكية حديثة عظيمة".
- منذ العام 2019 كثفت الصين جهودها لدفع تنميتها الشاملة بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز قوتها المسلحة، والقيام بدور أكثر نشاطاً في العالم.

⁴ وزارة الدفاع الأميركية، التقرير السنوي للكونغرس: التطورات العسكرية والأمنية المتعلقة بجمهورية الصين الشعبية 2020، آب 2021.

2- السياسة الخارجية

- تسعى السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية إلى مراجعة جوانب النظام الدولي وفقاً لشروط الحزب ووفقاً للأفكار والمبادئ التي يراها ضرورية لتشكيل سياسة خارجية في بيئة مواتية لتجديد قوة الصين الوطنية.
- أدركت جمهورية الصين الشعبية في عام 2019 أن قواتها المسلحة يجب أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في تعزيز سياستها الخارجية، مما يسلط الضوء على الطابع العالمي المتزايد الذي تنسبه بكين إلى قواتها العسكرية.

3- السياسة الاقتصادية

- يعطي الحزب الشيوعي الصيني التنمية الاقتصادية الأولوية باعتبارها "المهمة المركزية" والقوة التي تدفع نحو تحديث الصين في جميع المجالات، بما في ذلك مجال القوات المسلحة.
- تدعم التنمية الاقتصادية للصين التحديث العسكري ليس فقط من خلال توفير الوسائل لميزانيات دفاعية أكبر، ولكن من خلال المبادرات المدروسة التي يقودها الحزب مثل مبادرة الحزام والطريق وُصنع في الصين (Made in China 2025)، فضلاً عن الفوائد النظامية للقاعدة الصناعية والتكنولوجية الوطنية المتنامية في الصين.

4- استراتيجية تطوير الاندماج العسكري – المدني (MCF)

- تنتهج جمهورية الصين الشعبية استراتيجية تطوير الاندماج العسكري – المدني الخاصة بها "لدمج" استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع استراتيجياتها الأمنية لبناء نظام استراتيجي وطني متكامل وقدرات لدعم أهداف التجديد الوطني للصين.
- تشمل استراتيجية تطوير الاندماج العسكري – المدني ستة جهود مترابطة:
 - (1) دمج القاعدة الصناعية الدفاعية للصين والتكنولوجيا المدنية والقاعدة الصناعية؛ (2) دمج العلم والابتكارات التكنولوجية والاستفادة منها في القطاعات العسكرية والمدنية؛
 - (3) تنمية المواهب ودمج الخبرات والمعارف العسكرية والمدنية؛
 - (4) بناء المتطلبات العسكرية في البنية التحتية المدنية والاستفادة من البناء المدني للأغراض العسكرية؛
 - (5) الاستفادة من الخدمة المدنية والقدرات اللوجستية للأغراض العسكرية؛
 - (6) التوسع والتعميق في نظام حشد الدفاع الوطني الصيني ليشمل جميع الجوانب ذات الصلة بمجتمعها واقتصادها لاستخدامها في المنافسة والحرب.

في حين أن استراتيجية تطوير الاندماج العسكري – المدني لها أغراض أوسع من الحصول على التكنولوجيا الأجنبية، في الممارسة العملية، تعني استراتيجية تطوير الاندماج العسكري – المدني أنه لا يوجد خط واضح بين الاقتصادات المدنية والعسكرية لجمهورية الصين الشعبية، مما يزيد من تكاليف العناية الواجبة للكيانات الأميركية والعالمية التي لا ترغب في المساهمة في التحديث العسكري لجمهورية الصين الشعبية.

5- سياسة الدفاع والاستراتيجية العسكرية

- صرّحت جمهورية الصين الشعبية أن سياستها الدفاعية تهدف إلى حماية سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية. تظل الاستراتيجية العسكرية الصينية قائمة على مفهوم "الدفاع النشط".
- في عام 2019، كان جيش التحرير الشعبي موجّهًا بشكل أساسي نحو التهديدات الإقليمية طويلة الأمد مع التأكيد على دور عالمي أكبر لنفسه وفقًا لسياسة الدفاع والاستراتيجية العسكرية الصينية.
- يؤكد قادة الصين على ضرورة تلبية علامات التحوّل العسكري الرئيسية المحددة في عامي 2020 و2035. وتسعى هذه المعالم إلى مواءمة تحوّل جيش التحرير الشعبي مع التحديث الوطني الشامل للصين بحيث تقدّم الصين بحلول نهاية عام 2049 جيشًا "مستواه عالمي".
- لم يحدد الحزب الشيوعي الصيني ما يعنيه بطموحه في الحصول على جيش "مستواه عالمي". ومع ذلك، من المحتمل في سياق الاستراتيجية الوطنية للصين أن تهدف إلى تطوير الجيش بحلول منتصف القرن، بحيث يساوي - أو يفوق في بعض الحالات - الجيش الأميركي أو أي قوة عظمى أخرى تعتبرها الصين تهديدًا لسيادتها.

المآخذ الرئيسية

- تسعى استراتيجية الصين إلى تحقيق "التجديد العظيم للأمة الصينية" بحلول عام 2049. ويمكن وصف استراتيجية الصين بأنها سعي حازم إلى الحدّثة السياسية والاجتماعية التي تتضمّن جهودًا واسعة النطاق لتوسيع القوة الوطنية للصين، وتحسين أنظمة الحكم فيها حتى تصبح مثالية، ومراجعة النظام الدولي.
- يؤطّر الحزب الشيوعي الصيني (CCP) هذه الاستراتيجية على أنها محاولة لتحقيق التطلّعات القومية الراسخة في "إعادة" الصين إلى موقع القوة والازدهار والقيادة على المسرح العالمي.
- يؤكد الحزب الشيوعي الصيني أن قيادته وأنظمة الحكم المطلقة لا غنى عنهما للتجديد الوطني الصيني نحو "دولة اشتراكية حديثة عظيمة".
- في عام 2019، كثّفت الصين جهودها لدفع تنميتها الشاملة بما في ذلك النمو الاقتصادي الثابت، وتعزيز قواتها المسلحة، والقيام بدور أكثر نشاطًا في العالم.
- لطالما نظرت قيادة الحزب الشيوعي الصيني إلى الصين على أنها منخرطة في منافسة استراتيجية دولية كبرى مع دول أخرى، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الولايات المتحدة.

تقدير مؤسسة راند للحلم الصيني العالمي مع نهاية عام 2050

الأهداف	النطاق
الصين هي القائد العالمي مع أكبر شبكة من الدول العميلة وتأثير دولي مهيم. تحافظ القوى الكبرى على علاقات تعاونية مستقرة مع الصين بموجب ترتيب من نوع مجالات النفوذ القابلة للاختراق. تدير القوى الكبرى خلافاتها وفقاً للمعايير التي وضعتها الصين، لكنها تحترم جميعاً أولوية مصالح الصين وسلطتها في جميع أنحاء العالم.	القوى الكبرى
أصبحت الصين القوة الاقتصادية والسياسية والأمنية المهيمنة في المحيطين الهندي والهادئ بينما تتعايش مع القوى الكبرى، مثل اليابان والهند. تقود الصين شبكة من الدول العميلة قائمة في المقام الأول بين البلدان النامية في جنوب وجنوب شرق ووسط آسيا.	المحيط الخارجي
طوّرت الصين دائرة سياسية وأمنية من البلدان النامية حول العالم، تتمركز بشكل أساسي على طول طريق مبادرة الحزام والطريق في أوراسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. تم دمج معظم العالم النامي في التجارة والاستثمار والبنى التحتية المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين. تحافظ الصين على عملاء، بشكل أساسي على طول طريق مبادرة الحزام والطريق وفي أميركا اللاتينية، يساعدون في حماية المصالح الصينية وتعزيز سلطتها.	العالم النامي
تظل الأمم المتحدة مؤسسة رئيسية، ولكن تم تجديدها لدعم المبادئ والأعراف والقيم التي تفضّلها الصين؛ تعكس العلاقات الإقليمية والعالمية القائمة حالياً والتي تقودها الصين بشكل عام المعايير والقيم والعملاء المفضلة لبيكين.	الأطر المتعددة الأطراف
الخطاب الصيني هو السائد في آسيا ومفهوم على نطاق واسع على الصعيد العالمي. تسود المعايير والقيم والتفضيلات الصينية في الإدارة العالمية للفضاء والسيبرانية والقانون والمجالات البحرية. تعمل الصين كمزود للسلع العالمية، بالتعاون بشكل أساسي مع عملائها.	مجال الحوكمة العالمية

تقدير مؤسسة راند لحالة "النصر" الصيني في العلاقات الأميركية – الصينية

الشرح (التفسير)	الحالة
تحافظ الصين والولايات المتحدة على علاقات سلمية ومستقرة على الرغم من استمرار نقاط الاحتكاك والخلافات. لكن هذا لا يمنع حدوث الأزمات، والصراعات بالوكالة، والمواجهات ذات النطاق المحدود، طالما تم تخفيف تصعيدها بشكل فعّال.	الولايات المتحدة الأميركية والصين تتجنبان الحرب
تمثل الولايات المتحدة للقيادة الدولية الصينية وتتصرف بطريقة تتفق مع موقف الدونية. توافق الولايات المتحدة على دعم المعايير والقيم التي تؤيدها الصين كأساس غير رسمي للعلاقات الدولية. تقبل الولايات المتحدة إلى حد كبير دور الصين القيادي في المنظمات متعددة الأطراف.	الولايات المتحدة الأميركية تقبل بالقيادة الصينية للعالم
توافق الولايات المتحدة على مراجعة السياسات لاستيعاب التفضيلات الصينية بشأن تايوان والمصالح الجوهرية الأخرى. تمتنع الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين. يقتصر تورط الولايات المتحدة في المواجهات بين الصين وحلفاء الولايات المتحدة وشركائها في آسيا على الإيماءات الرمزية على الأكثر. تحترم الولايات المتحدة مصالح الدول العميلة للصين وتمتنع بشكل عام عن السياسات التي تثير استعداء بكين.	تمتنع الولايات المتحدة عن الإضرار بالمصالح الصينية
تسيطر شبكة الدول العميلة للصين في أوراسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. تشارك الولايات المتحدة في الحياة الاقتصادية والسياسية لتلك المناطق بشروط مقبولة لدى الصين. النجاح الصيني في قيادة التكامل على طول طريق مبادرة الحزام والطريق يترك الولايات المتحدة في وضع غير مؤات، ولا تملك واشنطن سوى القليل من القدرة على عكسه.	اكتسبت الصين الأسبقية في أوراسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا
تقتنع الصين بقيادة الولايات المتحدة للأميركتين، رغم أنها تتوقع من الولايات المتحدة احترام المصالح والسلطات الصينية وتجنب الإضرار بمصالح الدول العميلة للصين في تلك المنطقة.	تقلص أسبقية الولايات المتحدة إلى القارة الأميركية
تدير الولايات المتحدة والصين خلافاتهما في المؤسسات والأماكن الثنائية والمتعددة الأطراف وفقاً لقواعد العلاقات الثنائية التي تدعمها الصين.	إدارة الخلافات وفقاً للمعايير الصينية
على الرغم من الخلافات والاختلافات في الآراء يتعاون البلدان في الاهتمامات المشتركة وينسقان مع بعضهما البعض في المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف والأماكن التي توافق عليها الصين.	التعاون بشأن الاهتمامات المشتركة

ملخص وزارة الدفاع الأميركية لتطورات القوة الصينية عام 2020 - 5

البعثات والمهام وتحديث القوّات المسلّحة الصينية في "العصر الجديد":

- تتضمّن استراتيجية جمهورية الصين الشعبية تطوير برنامج تحديث عسكري شامل يهدف إلى استكمال التحديث العسكري "بشكل أساسي" بحلول عام 2035 وتحويل جيش التحرير الشعبي إلى جيش "من الطراز العالمي" بحلول نهاية عام 2049.
- تستمر القدرات والمفاهيم المتطوّرة لجيش التحرير الشعبي الصيني في تعزيز قدرة جمهورية الصين الشعبية على مواجهة تدخّل من قبل خصم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وقوة المشروع عالمياً.

الوجود العالمي المتزايد لجيش التحرير الشعبي

- يعتقد قادة الحزب الشيوعي الصيني أن الأنشطة العالمية لجمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك الوجود العالمي المتنامي لجيش التحرير الشعبي، ضرورية لخلق بيئة دولية "مواتية" للمواطنين الصينيين.
- كلف الحزب الشيوعي الصيني جيش التحرير الشعبي بتطوير القدرة على إبراز القوة خارج حدود الصين والمحيط المباشر لتأمين المصالح الخارجية لجمهورية الصين الشعبية وتعزيزها.

أهداف السياسة الخارجية.

الأنشطة العسكرية العالمية للصين

- أدركت جمهورية الصين الشعبية بشكل متزايد أن قوّاتها المسلّحة يجب أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.
- مع نموّ المصالح الخارجية لجمهورية الصين الشعبية على مدى العقدين الماضيين، دفع قادة الحزب الشيوعي بشكل متزايد جيش التحرير الشعبي إلى التفكير في كيفية عمله خارج حدود الصين ومحيطها المباشر لتعزيز هذه المصالح والدفاع عنها.
- في عام 2019، واصل جيش التحرير الشعبي توسيع مشاركته في التدريبات العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف، وجعل وجوده في الخارج طبيعياً، وبناء علاقات أوثق مع الجيوش الأجنبية.

جيش التحرير الشعبي الصيني في الخارج: الأساس والوصول

- تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى إنشاء بنية تحتية لوجستية وقواعد خارجية أكثر قوة للسماح لجيش التحرير الشعبي بإبراز القوة العسكرية والحفاظ عليها على مسافات أكبر.
- إلى جانب قاعدتها الحالية في جيبوتي، من المحتمل جداً أن تفكر جمهورية الصين الشعبية وتخطط لإنشاء مرافق لوجستية عسكرية إضافية في الخارج لدعم القوات البحرية والجوية والبرية. ومن المحتمل أن تكون جمهورية الصين الشعبية قد نظرت في مواقع المرافق اللوجستية العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني في ميانمار، وتايلاند، وسنغافورة، وإندونيسيا، وباكستان، وسريلانكا، والإمارات العربية المتحدة، وكينيا، وسيشيل، وتنزانيا، وأنغولا، وطاجيكستان. وقد أنكرت

⁵ وزارة الدفاع الأميركية، التقرير السنوي للكونغرس: التطوّرات العسكرية والأمنية المتعلقة بجمهورية الصين الشعبية 2020،

جمهورية الصين الشعبية وكمبوديا علناً توقيع اتفاقية للسماح لجيش التحرير الشعبي بالوصول إلى قاعدة ريام البحرية في كمبوديا.

➤ يمكن لشبكة لوجستية عسكرية عالمية لجيش التحرير الشعبي أن تتدخل في العمليات العسكرية الأميركية وتوفّر المرونة لدعم العمليات الهجومية ضد الولايات المتحدة.

عمليات التأثير في جمهورية الصين الشعبية

- تجري جمهورية الصين الشعبية عمليات التأثير لتحقيق نتائج مواتية لأهدافها الاستراتيجية من خلال استهداف المؤسسات الثقافية، والمنظمات الإعلامية، والأعمال التجارية، والأكاديمية، ومجتمعات السياسة في الولايات المتحدة، والبلدان الأخرى، والمؤسسات الدولية.
- يسعى الحزب الشيوعي الصيني إلى تكييف المؤسسات السياسية المحلية والأجنبية والمتعددة الأطراف والرأي العام لقبول روايات بكين.
- ربما يعتبر قادة الحزب الشيوعي الصيني الديمقراطيات المفتوحة، بما في ذلك الولايات المتحدة، أكثر عرضة للتأثير على العمليات من الأنواع الأخرى من الحكومات.

ملخص وزارة الدفاع لتطورات القوة الصينية 2020 - II

الموارد والتكنولوجيا لتحديث القوة

- يتمثل الهدف طويل المدى لجمهورية الصين الشعبية في إنشاء قطاع صناعي دفاعي يعتمد على نفسه تماماً - مدمجاً بقطاع صناعي وتقني مدني قوي - يمكنه تلبية احتياجات جيش التحرير الشعبي للقدرات العسكرية الحديثة.
- حشدت جمهورية الصين الشعبية موارد هائلة لدعم تحديث دفاعها، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية تطوير الاندماج العسكري - المدني، فضلاً عن أنشطة التجسس للحصول على معدّات حساسة وذات استخدام مزدوج وذات درجة عسكرية.
- في عام 2019، أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن ميزانيتها العسكرية السنوية ستزيد بنسبة 6.2 في المئة، وتستمر أكثر من 20 عاماً من الزيادات السنوية في الإنفاق الدفاعي وتحافظ على مكانتها باعتبارها ثاني أكبر منفق عسكري في العالم. الميزانية العسكرية المنشورة لجمهورية الصين الشعبية تتجاهل عدة فئات رئيسية من النفقات وإنفاقها الفعلي المتعلق بالجيش أعلى مما تنصّ عليه في ميزانيتها الرسمية.

أهداف العلوم والتكنولوجيا الداعمة للتحديث العسكري

- تسعى الصين إلى أن تصبح رائدة في التقنيات الرئيسية ذات الإمكانات العسكرية، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة والحوسبة المتقدمة وعلوم المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والمواد المتقدمة والتصنيع.
- استثمرت الصين موارد كبيرة لتمويل الأبحاث ودعم الشركات المشاركة في مجالات العلوم والتكنولوجيا الاستراتيجية مع الضغط على الشركات الخاصة والجامعات وحكومات المقاطعات للتعاون مع الجيش في تطوير التقنيات المتقدمة.
- تواصل الصين تقويض نزاهة مؤسسة أبحاث العلوم والتكنولوجيا الأميركية من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات مثل عمليات التحويل الخفية للبحث والموارد والملكية الفكرية.

اقتناء التكنولوجيا الأجنبية

➤ تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى العديد من النواقل للحصول على التقنيات الأجنبية، بما في ذلك الوسائل المشروعة وغير المشروعة. تشمل جهود جمهورية الصين الشعبية مجموعة من الممارسات والأساليب الحساسة لاكتساب التقنيات ذات الاستخدام المزدوج (مدني-عسكري) والمعدات العسكرية للنهوض بأهداف التحديث العسكري.